

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية ملك المملكة الأردنية

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية ملك المملكة الأردنية قد وصل عاصمة ملكه المعبد عائدًا من رحلته الميمونة الى لبنان بتاريخ ٥ شوال سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ١٥ ايار سنة ١٩٥٦ ميلادية .

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الاربعاء ٦ شوال سنة ١٣٧٥ الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٧٥

الفهرس

صحيفة

- قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٦ « قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ » ١٥٧٧ - ١٥٨١
- نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ « نظام الارصفة في منطقة امانة العاصمة » ١٥٨١ - ١٥٨٢
- نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ « نظام الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة امانة العاصمة » ١٥٨٢ - ١٥٨٥
- نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام تحديد رسوم الذبحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ بلدية الكرك » ١٥٨٦ - ١٥٨٧
- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الكرك » ١٥٨٧ - ١٥٨٧
- نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الكرك » ١٥٨٧ - ١٥٨٧
- نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم ذبحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٨٨ - ١٥٨٩
- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٨٩ - ١٥٨٩
- نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٨٩ - ١٥٩٠
- نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٩٠ - ١٥٩٠
- نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ « نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ودمغها ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٩٠ - ١٥٩١
- نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٩١ - ١٥٩١
- نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم الخضر والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الرمثا » ١٥٩١ - ١٥٩٢
- نظام رقم (٨) لسنة ١٩٥٦ « نظام مياه بلدية الرمثا » ١٥٩٢ - ١٥٩٣
- نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام ادارة القرى الاصول المتبعة في مجالس القرى » ١٥٩٣ - ١٥٩٥
- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام جباية عوائد المجالس القروية » ١٥٩٥ - ١٥٩٦
- تصحيح خطأ

هكذا من المثل

نحر (عبد الملك بن عبد العزيز) الملكة لدرجته

مقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٦
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٥٦ / ١٩٥٧) ويعمل به من بداية السنة المالية المذكورة .

المادة ٢ - تخصص النفقات الحكومية عن الاثني عشر شهرا التي تنتهي في ١٩٥٧/٣/٣١ مبلغ (٢٣١٨١٠٢٢) ديناراً يوزع بالصورة المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة ٣ - تقدر الواردات للاثني عشر شهراً التي تنتهي في ١٩٥٧/٣/٣١ بمبلغ (٢١٤٠٢٠٠٠) ديناراً بالصورة المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - تؤمن النفقات المدرجة في القسم الاول من الجدول رقم (١) من الواردات المدرجة في القسم الاول من الجدول رقم (٢) ويؤمن العجز البالغ قدره (٧١٥٠٢٢) ديناراً من الاحتياطي .

المادة ٥ - تؤمن النفقات المدرجة في القسم الثاني من الجدول رقم (١) من الواردات المدرجة في القسم الثاني من الجدول رقم (٢) ويؤمن العجز البالغ قدره (١٠٦٤٠٠٠) ديناراً من الاحتياطي .

المادة ٦ - تؤمن النفقات المدرجة في القسم الثالث من الجدول رقم (١) من الواردات المدرجة في القسم الثالث من الجدول رقم (٢) .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٦/٥/٩

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي

وزير المالية

هاشم الجبوري

رقم الفصل	عنوان	القسم الاول	المبلغ
			دينار
			دينار
١	أ - النفقات العادية		٩٨٢٤٤
٢	البلاط الملكي الهاشمي		٦٠٢٢١
٣	مجلس الامة		٢٠٠٠٠
٤	التقاعد		٤٨٧٣٥
٥	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		١٠٩١٢٩
٦	وزارة الداخلية		٣٣٦٩٨
٧	دائرة الجوازات		١٨٠٣٥٣
٨	وزارة العدل		٦٣٧٥٦
٩	الحاكم الشرعي		٥٠٨٢٥٧
١٠	وزارة الصحة		١٧٢٧٢٩
١١	وزارة الشؤون الاجتماعية		١٦٦٦٩٦
١٢	دائرة الجمارك والمكوس		٢٣٠٥٥٩
١٣	وزارة الخارجية		٧٤٥٧٣
١٤	دار الاذاعة		٢٦٨٢٨
١٥	دائرة السياحة		٤٣٠٥
١٦	مكتب الارتباط الخارجي		٣١٨٣
١٧	دائرة المطبوعات والنشر		١٨٥٢٤
١٨	وزارة الاقتصاد الوطني		٢٣٥٣٩
١٩	دائرة الاحصاءات العامة		٢٠٢٩٧
٢٠	دائرة الانشاء التعاوني		١١٦١٤
٢١	دائرة الاستيراد والتصدير		٤٢١٨٣
٢٢	ديوان المحاسبة		٢٥٦٥٥
٢٣	مجلس الاعمار		١٥٤٤٥
٢٤	وزارة الانشاء والتعمير		٤٤٠٥٣
٢٥	دائرة البيطرة		٨١٧٧٦
٢٦	دائرة الحراج		٥٣٦٠٨
٢٧	الطيران المدني		٢٠٥١٢
٢٨	دائرة الآثار		٨٩٨٠
٢٩	دائرة مراقبة العملة		١٥٦٦٢
٣٠	ديوان الموظفين		١٣٥٩٣١
٣١	وزارة الزراعة		٩٧٠٤٠
٣٢	وزارة الاشغال العامة		٣٦٥٥٠٠
٣٣	وزارة الاشغال العامة (المتكررة)		١٣٠٤٠٩
	دائرة الاراضي والمساحة		

هكذا من المثل

المبايغ		القسم الاول	جدول رقم (١)
دينار	دينار	عنوانه	رقم الفصل
٣٤٩٦١٧		وزارة المواصلات (البرق والبريد والهاتف)	٣٣
١٧١٥٠١٢		وزارة التربية والتعليم	٣٤
٥٣٣٠٨		دائرة الري	٣٥
٢٨٦٦١٦		التفقات العامة	٣٦
١٦٨٧٥١		وزارة المالية	٣٧
١٣٨٩١٢٢		وزارة الدفاع (الشرطة والدرك والسجون)	٣٨
٧٠٥٤٤٢٠		مجموع التفقات العادية	

ب - النفقات فوق العادة	
٧٧٢٤١	٤٣ البلاط الملكي الهاشمي
٥٠٠٠٠	٤٤ وزارة الداخلية
١٧٣٥٠٠	٤٥ وزارة المالية
٥٠٥٠٠	٤٦ وزارة الصحة
٣٣٥٠٠	٤٧ وزارة الزراعة
١٨٥٠	٤٨ دائرة البيطرة
٤٠٠٠	٤٩ دائرة الحراج
٩٠٠٠	٥٠ دائرة الجمارك والمكوس
١٠٧٥٠	٥١ الطيران المدني
١٨٠٠	٥٢ دائرة الآثار
٧٥٠	٥٣ دائرة الانشاء التعاوني
٢٤٠٠٠	٥٤ دار الاذاعة
١٤٠٠٠	٥٥ دائرة الاراضي والمساحة
١٢٩٦١	٥٦ قرض المليون دينار
٦٠٠٠٠	٥٧ دائرة الري
٢٥٠٠٠٠	٥٨ وزارة المواصلات (البرق والهاتف)
٤٠٠٠٠٠	٥٩ المشاريع الانمائية والاقتصادية والمساهمة في الشركات
٤٣٠٧٥٠	٦٠ وزارة الاشغال العامة
١٦٠٤٦٠٢	مجموع النفقات فوق العادة
٨٦٥٩٠٢٢	مجموع القسم الاول

رقم الفصل	عنوان	المبا	دينار	دينار
	التفقات العادية وفوق العادة			
٣٩	الوحدات العسكرية		٩١٠٨٠٠٠	
٤٠	سلاح الجو الملكي الاردني		٦٦٠٠٠٠	
٤١	الحرس الوطني		٢٤٠٠٠٠٠	
٤٢	حرس البحر الميت		٣٤٥٠٠	
١/٤٢	لوازم واسلحة اضافية		٦٩٥٠٠	
	مجموع القسم الثاني		١٢٢٢٧٢٠٠٠	

٦١	مشاريع الاعمار	٢٢٥٠٠٠	القسم الثالث
	مجموع القسم الثالث	٢٢٥٠٠٠	
	المجموع العام	٢٣١٨١٠٢٢	

البيان		رقم الفصل	عنوان	القسم الاول
دينار	دينار			
الواردات				
٣٣٥٤٠٠٠		١	الجارك والمكوس	
١٤٧٤٠٠٠		٢	الرخص والضرائب	
٨١٦٠٠٠		٣	رسوم المحاكم والدوائر	
٤١٠٠٠٠		٤	البرق والبريد والهاتف	
٣٨٠٠٠		٥	واردات املاك الدولة	
٤٣٣٠٠٠		٦	القوائد والارباح	
٤٨٠٠٠٠		٧	الواردات المختلفة	
٤٠٠٠		٨	المسترد من سلفات السيارات	
٧٢٥٠٠٠		٩	واردات امانات الطيران	
٢١٠٠٠٠		١٠	تسديد القروض الزراعية	
٧٩٤٤٠٠٠			المجموع	
٨٦٥٩٠٢٢	٧١٥٠٢٢		الاحتياطي المخصص	

هَذَا مِنْ الْأَوَّلِ

القسم الثاني			
١١	المساعدات المالية	١١٢٠٨٠٠٠	
١٢٧٧٢٠٠٠	الاحتياطي المخصص	١٠٦٤٠٠٠	
القسم الثالث			
١٢	قروض مشاريع الاعمار	٢٢٥٠٠٠٠	
٢٣١٨١٠٢٢	مجموع الواردات مع الاحتياطي المخصص		

في (سنة الله تبارك وتعالى) (سنة الله تبارك وتعالى)

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣ بأمر بوضع النظامين الآتيين :

١ - نظام الارصفة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٥٦ .

٢ - نظام الشوارع والطرقات وصيانتها في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٥٦ .

١٩٥٦/٤/٢٥

الحسين بن طهول

وزير المواصلات والانشاء	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء
استطاس حناها	خاوصي الخيري	فلاح المدادجة	سمير الرفاعي
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الخارجية	وزير المالية	
مهبطي خليفة	(. . .)	هاشم الجيوسي	
وزير الزراعة والتربية والتعليم	وزير العدلية والأشغال العامة	سأبا العكشة	
ضيف الله الحمود			

نظام رقم (٦) ١٩٥٦

نظام الارصفة في منطقة امانة العاصمة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١ - يسمى هذا النظام (نظام الارصفة في منطقة امانة العاصمة) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - ابقاء للغاية المقصودة من هذا النظام

أ - يعتبر (الرصيف) شاملاً تلك المساحة من الشارع الواقعة بين حد الشارع وحد طريق السيارات او العربات او ما يخصه قسم الهندسة في امانة العاصمة كرصيف متناسبة مساحته مع المساحة العامة للشارع الذي يقع الرصيف عليه .

ب - وتعي لفظة (شارع) وتشتمل على كل طريق او ميدان او بحر او درب نافذاً كان او غير نافذ للجمهور حق استعماله والمرور فيه وكل طريق او بحر مستعمل او المقصود استعماله للوصول منه الى منزلين او أكثر سواء اكان للجمهور حق المرور فيه ام لم يكن .

٣ - اذا وجد رصيف او قسم منه يؤلف جزءاً من شارع غير مسوى او مرصوف او محفورة اقنية او مجار له بصورة لا يرضى بها مجلس امانة العاصمة فيجوز للمجلس المذكور بأشعار بحره امين العاصمة او من يقوم مقامه ويشرفي احدى الصحف المحابة كاشعاراً للمالكين في ذلك الشارع او اي قسم منه يبالغهم فيه بتسويته ورضفه وانشاء اقنية ومجار لمياه المطر والرش والتنظيفات خلال مدة تعين في ذلك الاعلان بالصورة والمواد التي يعينها قسم الهندسة في الامانة بموافقة امين العاصمة .

٤ - اذا لم يشرع في العمل خلال المدة المعينة في الاعلان او شرع فيه ثم توقف لمدة تزيد على اسبوعين لأي سبب كان او انه انشئ على صورة تخالف المواصفات والشروط الموضوعه من قبل قسم الهندسة فيجوز لمجلس الامانة ان يقرر الشروع في العمل على نفقة صاحب الملك وللمجلس الامانة اذا شاء ان يضيف الى النفقات غرامة حدتها الاعلى خمسة دنانير على كل مالك على ان لا تتجاوز الغرامة ٢٠٪ من نسبة النفقات المزم بها صاحب الملك وعلى ان لا تزيد في اية حالة عن عشرة دنانير .

٥ - يدفع المالكون نفقات العمل على اساس طول عقار كل منهم المتناخم للشارع بالنسبة التي يعينها مجلس الامانة ، ولدى تحلفهم عن دفعها تحصل منهم كما تحصل ضرائب ورسم الامانة .

٦ - يقتضى على كل شخص يرغب في انشاء رصيف او قسم منه متناخم للملك ان يقدم طلباً الى امين العاصمة لمنحه رخصة بذلك ويجب ان تتضمن الرخصة الشروط الواجب توفرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها فيه :

٧ - اذا خالف طالب الرخصة التعامات الواردة في المادة السادسة من هذا النظام او قام بالعمل بدون ترخيص فيعاقب بعد اذنته بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد تبليغ الشخص المخالف اشعاراً خطياً من امين العاصمة او من يقوم مقامه بأرتكابه المخالفة او بعد اذنته بها مع تضمينه كافة المصاريف التي تنكبدها الامانة وتحصل منه بالطريقة التي تحصل بها ضرائب ورسم البلديات .

٨ - اذا اريد تبليغ اعلان او مستند بمقتضى هذا النظام الى مالك العقار او الارض وكان العقار او الارض مملوكاً بصورة مشتركة من قبل عدة مالكين وكان اسم واحد او أكثر من هؤلاء المالكين غير معروف ، فيبلغ الاعلان الى المالكين المشتركين المعروفين ويجوز للمجلس بعد ذلك ان ينشر اعلاناً في اية جريدة مناسبة من الجرائد المنتشرة في عمان يكلف ابي شخص يدعي بأبي حق في ذلك العقار او تلك الارض بأن يراعي الشروط المدرجة في الاعلان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، ويعتبر الاعلان لدى انتهاء تلك المدة انه بلغ بصورة قانونية الى جميع المالكين المشتركين للعقار او الارض كما ذكر سابقاً .

٩ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦

نظام الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة امانة العاصمة

مداد بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

- ١ - يسمى هذا النظام (نظام الشوارع والطرق وصيانتها في منطقة امانة العاصمة) لسنة ١٩٥٦ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يكون للالفاظ والمعارف الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
 - أ - تعني لفظة (الشارع العام) اي طريق او شارع او ساحة او جادة نافذة او غير نافذة للناس حق السير فيها (وتقوم او اعتادت ان تقوم بتصليحها الامانة) وتعتبر جميع الاقنية والمجاري والاخاديد والحفر والمنزلات الكائنة على جانب اي شارع جزءاً من ذلك الشارع .
 - ب - تشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يملك او يتقاضى ايجار اي ملك سواء لحسابه الخاص او بصفته وكيلًا او شريكًا او فيما على اي شخص له حق او منفعة في ذلك الملك سواء اكان ذلك الشخص مشغلاً لذلك الملك بالفعل ام لم يكن وسواء اكان الملك مسجلاً باسمه ام لم يكن .
 - ج - تشمل لفظة (المالك) الابنية والاراضي على اختلاف انواعها الواقعة ضمن منطقة الامانة سواء اكانت مسورة ام غير مسورة مشغولة او خالية مبنياً عليها او خالية من البناء عامة او خاصة .
 - د - تعني لفظة (مجلس) مجلس امانة العاصمة .
- ٣ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الطرق وصيانتها ضمن حدود منطقة الامانة .
- ٤ - ١ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة الامانة عند فتح الطريق لأول مرة مكافئين بدفع نفقات تعبيد وتزفيت الطرق المتاخمة لاملاكهم بصرف النظر عن عرض الطريق وتقسيم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الطريق للمراد تعبيدها وتزفيتهما بنسبة طول واجهة الاملاك المائتة اليهم والملاصقة لتلك الطريق .
 - ب - يحق للمجلس ان يعين نسبة اشتراك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه عادلاً .
- ٥ - تدفع الى صندوق الامانة كالة النفقات التي يقرر المجلس تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد عن ٢٥٪ من النفقات المقدرة ويسقط الباقي بعد اتمام التعبيد على قسطين او اكثر شريطة ان يتم دفعها خلال سنة او سنتين حسب ما يقرره المجلس .
- ٦ - تحصل نفقات التعبيد والتزفيت التي تتحقق على المكلفين بها بمقتضى هذا النظام بنفس الطريقة القانونية التي تحصل فيها رسوم وضرائب الامانة .
- ٧ - اذا لم يتم العمل خلال مدة ستة اشهر باعمال التعبيد والتزفيت للطريق المقرر تعبيدها وتزفيتا يترتب عليه اعادة ما قد حصل من هذا القبيل الى اصحاب العلاقة .
- ٨ - وضع العائق في الشوارع
 - ١ - كل شخص

- ١ - بنى او انشأ او اقام او ابقى مسائلاً او سياجاً او عموداً او اي عائق آخر في اي شارع او في اي قسم منه .
- ب - غطى او اعاق اي مجرى او مصرف او قناة واقعة في اي شارع عام .
- ج - وضع صندوقاً او طراداً (بالة) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع او تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال الامانة من التنظيف او تعيقهم او تؤخرهم عن القيام بها او عرقل او اعاق حرية السير وزيادة عن الوقت اللازم لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او انزالها ، يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد على دينارين عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً كتابياً بذلك من امين العاصمة او من ينوبه .
- ٢ - يجوز لامين العاصمة او من ينوبه بذلك اصدار امر للشخص الذي اقام اي عائق من هذه العوائق او لوضعه بازالة ذلك العائق كما يجوز لامين العاصمة او من ينوبه بذلك ازالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبل من الشخص المذكور بالطريقة التي تحصل فيها رسوم البلديات .
- ٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع الخباس ان يسمح كتابة باقامة انشاءات موقفة للمدة التي يعينها في اي شارع ابان الاعياد والاحتفالات .
- ٩ - حظر وضع المواد دون الحصول على رخصة .
 - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يحفر حفرة او اخدوداً فيه الا بعد الحصول على رخصة كتابية بذلك من قسم هندسة الامانة بموافقة امين العاصمة او من ينوبه بذلك ويجب ان تتضمن تلك الرخصة الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالرخصة .
 - ٢ - اذا صدرت مثل هذه الرخصة للشخص ما وجب على ذلك الشخص ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد او الحفرة او الاخدود على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تظمر الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافياً خلال الليل بصورة يرضى بها قسم الهندسة ويجوز لامين العاصمة او من ينوبه بذلك سحب الرخصة اذا قنع ان هنالك اسباباً استثنائية تبرر ذلك . وللمنتصر حق مراجعة مجلس الامانة .
 - ٣ - كل من وضع مواد او حفر حفرة او اخدوداً دون ان يحصل على رخصة بذلك او تخلف عن اقامة سياج او عن وضع نور حول تلك الحفرة او الخدود او تخلف عن ازالة تلك المواد او ظمر تلك الحفرة او ذلك الخدود او تأمين الناس خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقاً على نفقته بعد انتهاء مدة الرخصة او بعد سحبها منه يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينارين عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً خطياً بذلك من امين العاصمة او من يقوم مقامه ويجوز لامين العاصمة او من يقوم مقامه بعد انتهاء مدة الاربع والعشرين ساعة المذكورة ان يسحب او يظمر او يبر هذه المواد او الحفرة او الاخدود وان يرجع على الشخص المتخلف بجميع النفقات .

١٠- تصليح الاماكن الخطرة وتسييجها

- ١ - للمجلس اذا رأى ان اى بناء او بئر او حفرة او اى مكان آخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه او صيانته او تسييجه او لاي سبب آخر ان يرسل اخطاراً كتابياً الى مالكه يكلفه فيه القيام بتصليحه او وقايته او اقامة سياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .
- ٢ - كل مالك تخلف بدون سبب معقول عن العمل بما كلف به في الاخطار المشار اليه آنفاً يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير ويجوز للمجلس ان يقوم بتصليح المثل او وقايته او اقامة سياج حوله وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل من مالك البناء او البئر او الحفرة او المكان الآخر .
- ١١- ١ - كل من رفع او ازال او شوه سطح الشارع او الرصيف او واجهة البناء او الحق ضرراً بساية صورة او اجرى تغييراً بـ سطح الشارع او الرصيف دون الحصول على رخصة كتابية بذلك من امين العاصمة او من يقوم مقامه يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

٢ - يحق لامين العاصمة او من ينوب عنه بذلك اصدار رخصة كهذه لاي شخص مقيدة بالشروط التي يستصوبها المجلس .

٣ - يجوز للمجلس ان يصاح ويزيل الضرر والتشويه المشار اليها او ان يرصف الشارع وان يزيل الضرر عنه وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل من الشخص المسؤول .

١٢- الضرر الطارئ للشوارع

اذا لحق بشوارع من الشوارع العامة او باي قسم منه ضرر طارئ وغير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع يجوز لامين العاصمة او من ينوب عنه بذلك ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الاخطار يجوز للمجلس ان يقرر اصلاح الضرر المتسبب عن الحفريات وان يستوفي من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او المسبب للضرر جميع النفقات والمصاريف التي تحملها المجلس في هذا السبيل :

١٣- اذا اريد تبليغ اعلان او اخطار بمقتضى هذا النظام الى مالك المقار او الارض وكان المقار او الارض مملوكاً بصورة مشتركة من قبل عدة مالكن وكان اسم واحد او اكثر من هؤلاء المالكين غير معروف فيبلغ الاعلان الى المالكين المشتركين المعروفين ويجوز للمجلس بعد ذلك ان ينشر اعلاناتاً في اية جريدة مناسبة من الجرائد المنشورة في عمان بلكف اي شخص يدعي باي حق في ذلك المقار او تلك الارض بان يراعي الشروط المدرجة في الاعلان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ويعتبر الاعلان لدى انتهاء تلك المدة انه بلغ بصورة قانونية الى جميع المالكين المشتركين للمقار او الارض كما ذكر سابقاً .

١٤- يلغى كل نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

في تطبيق القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ويأخذ على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣
نار يوضع الانظمة التالية :

- ١ - نظام تحديد رسوم الذبحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ بلدية الكرك لسنة ١٩٥٦ .
- ٢ - نظام رسوم بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الكرك لسنة ١٩٥٦ .
- ٣ - نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الكرك لسنة ١٩٥٦

١٩٥٦/٤/٢٥

الحسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني خاوصي الخيري	وزير الداخلية والدفاع فلاح المداحه	رئيس الوزراء سمير الرفاعي
وزير الخااجة (. . .)	وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير المواصلات والانشاء التعمير انسطاس حنايا
وزير الزراعة والتربية والتعليم ضيف الله الحمود	وزير العدلية والاشغال العامة سبا المعكشه	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية مصطفى خليفه

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام تحديد رسوم الذبحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ بلدية الكرك
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تحديد رسوم الذبحة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ بلدية الكرك) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ .

المادة ٢ - تستوفي لمنفعة البلدية الرسوم التالية :

فلس

٨٠

٤٠

٢٥٠

٤٥٠

٦٠٠

أ - عن كل رأس من الضأن والماعز

ب - عن كل رأس من الحمل او الجندي

ج - عن كل رأس عجل او رأس قاعود (صغار الابل)

د - عن كل رأس بقر او خنزير

هـ - عن كل رأس جمل او جاموس

- المادة ٣ - يستوفي رسم معاينة قدره خمسة عن كل كيلو لحم يجلب من خارج منطقة بلدية الكرك لبيعه فيها.
المادة ٤ - يابى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الكرك
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الكرك لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - يستوفي من البائع لثمنه بادية الكرك الرسوم التالية عن كل ما يباع من الحيوانات ضمن منطقة بلدية الكرك:

فلس

٢٠

١٠

٤٠

١٦٠

٨٠

- أ - عن رأس ضأن او ماعز
ب - عن كل رأس حبل او جدي
ج - عن كل رأس حمار
د - عن كل رأس بقرة او خيل او ابل او جاموس او خنزير
هـ - عن كل رأس من صغار الخيل او البغال او عجل او قاعود (صغار الابل)

المادة ٣ - يابى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الكرك

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم القبان لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ .

المادة ٢ - تستوفي رسوم قبان عن جميع الموزونات التي تباع خارج المخازن والمحلات في الاسواق العامة ضمن منطقة بلدية الكرك بالنسب التالية :

- أ - عشرة فلس عما يزيد وزنه عن الخمسة كيلو غراما حتى الخمسين كيلو غراما .
ب - عشرون فلساً عما يزيد وزنه عن الخمسين كيلو غراما حتى المائة كيلو غرام .
ج - مائتي فلس عن الطن الواحد وعلى هذه النسبة يستوفي الرسم عما يزيد وزنه عن المئة كيلو غرام ويقل عن الطن .

المادة ٣ - يابى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

في الحسين الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣

أمر بوضع الانظمة الآتية :

- ١ - نظام رسوم ذبحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٢ - نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٣ - نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٤ - نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٥ - نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٦ - نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٧ - نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .
- ٨ - نظام مياه بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ .

١٩٥٦/٤/٢٥

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير الداخلية والدفاع
فلاح المداحنة

وزير الاقتصاد الوطني
خلوصي الخيري

وزير المواصلات والانشاء والتعمير
انسطاس حنايا

وزير المالية
هاشم الجبوسي

وزير الخارجية
(. . .)

وزير الصحة والشؤون
الاجتماعية
مصطفى خليفة

وزير العدلية والاشغال العامة
سبا المعكشة

وزير الزراعة
والترية والتعليم
ضيف الله الحمود

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم ذبحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم ذبحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - يستوفى لمنفعة بلدية الرمثا التالية :

فلس	
٧٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز
٣٥	عن كل خروف او جدي لا يتجاوز السنة من العمر
٤٠٠	عن كل رأس من البقر
٢٠٠	عن كل عجل لا يتجاوز السنة من العمر
٥٠٠	عن كل رأس من الابل والجاموس
٢٥٠	عن كل رأس من صغار الابل والجاموس لا يتجاوز السنة من العمر

المادة ٣ - يستوفى رسم معاينة قدره عشرة فلوس عن كل كيلو لحم يجلب من خارج منطقة البلدية ليبيعه فيها .

المادة ٤ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - تستوفى من البائع الرسوم التالية عن الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية :

فلس	
٤٠	عن كل رأس من الضأن والماعز
٢٠	عن كل خروف او جدي لا يتجاوز السنة من العمر
١٥٠	عن كل رأس من البقر
٨٠	عن كل عجل لا يتجاوز السنة من العمر
١٢٠	عن كل رأس من صغار الابل والجاموس لا يتجاوز السنة من العمر
٢٥٠	عن كل رأس من الابل والجاموس

المادة ٣ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - أ - يستوفى رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلساً من بائعي المأكول والمشرب المتجولين .

ب - يستوفى رسم سنوي قدره (دينار واحد) من بائعي الاقمشة والبضائع الاخرى المتجولين .

المادة ٣ - يستوفى رسم سنوي قدره (٤٠٠) فلساً عن كل متر مربع او اجزائه من كل بسطة او مظلة للبائعين صرح المجلس البلدي باقامتها ضمن منطقة البلدية .

المادة ٤ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ .

المادة ٢ - يستوفى رسم سنوي قدره (دينار واحد) عن كل متر مربع من اي لوحة او اعلان ضمن المنطقة البلدية ونفس النسبة تستوفى عن اجزاء المتر المربع على ان لا يقل الرسم عن (٤٠٠) فلس ويستوفى الرسم الادنى الاخير من جميع ارباب المصالح والمؤسسات ضمن منطقة البلدية ولو لم يقوموا بتعليق اي لوحة على حوائطهم او مكاتبهم .

المادة ٣ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٦

نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ودفعها ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦ ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعاين المجلس البلدي جميع انواع الاوزان والمقاييس المستعملة ضمن منطقة بلدية الرمثا ويدفعها خلال شهر نيسان من كل سنة .

المادة ٣ - يستوفى المجلس البلدي من جميع الباعة رسم معاينة قدره (٢٥) فلساً ورسم دفعة قدره (٧٥) فلساً عن كل قطعة مرة واحدة في كل سنة .

المادة ٤ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام بنظام رسوم القبان لسنة ١٩٥٦ ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - يستوفى رسم القبان عن جميع الموزونات التي تباع ضمن منطقة بلدية الرمثا خارج المخازن والحوانيت بمعدل

(١٠) فلساً عما يزيد وزنه عن (٥) كيلوغرامات حتى (٥٠) كيلوغرام .

(٢٠) فلساً عما يزيد وزنه عن (٥٠) كيلوغراماً حتى (١٠٠) كيلوغرام .

(٣٠) فلساً عما يزيد وزنه عن (١٠٠) كيلوغرام حتى (١٥٠) كيلوغراماً .

(١٥٠) فلساً عن الطن الواحد . وعلى هذه النسبة يستوفى الرسم عما يزيد وزنه عن (١٥٠) كيلوغراماً ويقل عن الطن

المادة ٣ - يستوفى الرسم المذكور في المادة السابقة عن جميع انواع الحبوب التي تصدر من بلدة الرمثا ما لم يكن قد استوفى الرسم عنها سابقاً .

المادة ٤ - يستوفى رسم قبان عن جميع انواع التبن التي تصدر من بلدة الرمثا بمعدل (١٥) فلساً عن كل حمل جمل

المادة ٥ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام

oooooo

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ .

المادة ٢ - يستوفى مجلس بلدية الرمثا رسوماً عن الخضار والفواكه الطازجة التي تجلب للبيع ضمن منطقة البلدية بحسب النسب التالية :

فلس

١٠ عما يزيد وزنه عن خمسة كيلوغرامات ولا يزيد عن (٢٥) كيلوغراماً .

٢٠ عما يزيد وزنه عن (٢٥) كيلوغراماً ولا يزيد عن (٥٠) كيلوغراماً .

٣٠ عما يزيد وزنه عن (٥٠) كيلوغراماً ولا يزيد عن (١٠٠) كيلوغراماً .

٢٥٠ عن الطن الواحد وعلى هذه النسبة يستوفى الرسم عما يزيد وزنه عن (١٥٠) كيلوغراماً ويقل عن الطن .

المادة ٣ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٥٦

نظام مياه بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مياه بلدية الرمثا لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - يطبع نموذج خاص لطلب الاشتراك في الماء من قبل البلدية وتباع النسخة منه بخمسين فلساً ويعتبر بمثابة عقد اشتراك .

المادة ٣ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء رسم تأسيس قدره (٥٠٠) فلس .

المادة ٤ - يدفع كل مشترك سلفة قدرها (٥٠٠) فلس تبقى امانة باسمه لدى البلدية الى نهاية اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطبوعة منه يقتطع المبلغ المتحقق من هذه السلفة ويرد الباقي اليه ، اما اذا لم تكف لتسديد المبلغ المتحقق عليه فيحصل الباقي وفق احكام المادة (٥٣) من قانون البلديات .

المادة ٥ - اذا انتقل الماء الى شخص ما بطريق تجديد السكن او الوراثة او الملاكية فعليه ان يقدم طلباً للبلدية بتجديد الاشتراك وتحويله لاسمه وعند عدم اجراء ذلك يكون اشتراك الاول مسؤولاً عن ثمن ما يستهلك من الماء في ذلك المنزل .

المادة ٦ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن الى آخر او يريد قطع اشتراكه بالماء ان يعلم البلدية خطياً بذلك لتمكين من حصر الكميات التي استهلكها وحسابته عنها ، واذا لم يسلم البلدية عن رغبته بقطع الاشتراك يبقى مسؤولاً عن دفع اثمان المياه التي تستهلك في ذلك المسكن .

المادة ٧ - لا يسمح بقبول اشتراك اي طالب ما لم يسدد جميع المبالغ المتحققة عليه لصندوق البلدية .

المادة ٨ - للبلدية الحق في قطع الماء عن المشتركين لاي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن الماء المتحقق عليه خلال اسبوع من قراءة عداد المياه .

ب - اذا اجرى المشترك اي تغيير في جهاز المياه دون اذن البلدية .

ج - اذا عارض موظف البلدية في تأدية وظيفته او تمنع عن تطبيق اجدى مواد العقد .

د - اذا لم يتم بتعليمات البلدية بتحضير ما يلزم لتحصين جهاز اشتراك لمنع تسرب المياه او احتيال سرقة المياه او حفظاً للشؤون الصحية .

المادة ٩ - أ - يدفع المشترك (٢٥٠) فلساً باسم رسم ائصال عند اعادة ائصال المياه اليه بعد قطعها عنه .

ب - يدفع المشترك (٢٥٠) فلساً رسم انتقال عند رغبته بنقل خطه من خط الى اخر من الخطوط المجاورة .

المادة ١٠ - يستوفى (٥٠) خمسون فلساً عن كل متر مكعب من الماء واذا كانت كمية الماء التي يسجلها العداد اقل من ثلاثة امتار شهرياً تعتبر ثلاثة امتار .

المادة ١١ - يستوفى (٧٥٠) فلساً ثمناً لكل صهرج يباع من مياه البلدية .

المادة ١٢ - تعطى المياه للمدارس بخصم ٥٠٪ من اثمانها .

هكذا من المأهول

المادة ١٣ - تعفى اماكن العبادة من اثمان المياه :

المادة ١٤ - اذا تبين بنهاية احدى دورات المياه ان عدد المشتركين واقف عن العمل او طرأ عليه خراب او قف عن العمل فلبلدية الحق بايفاد لجنة من بينها مراقب المياه لتقدير استهلاك المشترك على ضوء استهلاكات المشتركين المجاورين المتكافئين في الاوضاع المخصصة بالمياه لذلك المشترك ويقر المجلس البلدي ذلك على ان يكلف المشترك المذكور باصلاح الخراب او ابدال النعداد خلال ثلثه ايام من تاريخ تبليغه اخطاراً خطياً بذلك والا تقطع المياه عنه حالا .

المادة ١٥ - اذا وقع اشتباه احد موظفي البلدية اثناء مراقبة المياه في احد عدادات المشتركين من حيث تغيير مكانه او عدم صلاحيته او وجود الاعيب فيه فلبلدية الحق بايفاد لجنة من بينها مراقب المياه لاجراء الكشف واعطاء تشييدها الذي يعرض على المجلس وفي حالة اقراره يلزم المشترك بتنفيذ مضمونه والا تقطع المياه عنه .

المادة ١٦ - اذا حصل عطل في خطوط المشتركين المخصصة ما بين خط البلدية وعداد المشترك تسبب عنه تزييف مياه يضر بمصالح البلدية ، فلبلدية الحق باصلاحه - الا على نفقة المشترك واذا لم يدفع تلك النفقات تقطع المياه عنه وتحصل تلك النفقات بموجب قوانين البلدية .

المادة ١٧ - تتفق جميع سبل المياه العمومية الصادرة من الخزان لسقاية عوم الاهل بصورة مطلقة مقابل ضريبة المياه السنوية التي كانوا يدفعونها بموجب تعليمات المياه السابقة ، وترفع عنهم تلك الضريبة ويقتصر استهلاك المياه بواسطة العدادات فقط بموجب هذا النظام ابتداء من ١٩٥٦/٤/١ .

المادة ١٨ - تلتفى تعاميات المياه السابقة او اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣ الموافقة على النظامين التاليين المتعلقين بأدارة القرى لسنة ١٩٥٦ ، بشكلاها المرفق .

١ - نظام ادارة القرى (الاصول المتبعة في مجالس القرى) لسنة ١٩٥٦ .

٢ - نظام جباية موائد المجالس القروية لسنة ١٩٥٦ .

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

صادر بمقتضى المادة ٣٢ (١) و (٢) من قانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - اسم النظام

يطلق على هذا النظام اسم نظام ادارة القرى (الاصول المتبعة في مجالس القرى) لسنة ١٩٥٦ ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات

تكون للالفاظ والبارات التالية في هذا النظام المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني لفظة « الرئيس » رئيس مجلس القرية .

تعني عبارة « نائب الرئيس » نائب رئيس مجلس القرية .

تعني لفظة « المجلس » مجلس القرية :

تعني لفظة « عضو » عضو مجلس القرية .

المادة ٣ - موعد انعقاد الجلسات

١ - يترتب على المجلس ان يعقد جلسة عادية واحدة على الاقل في الشهر من اجل القيام بالاعمال العامة ، في اليوم او الايام التي يعينها .

٢ - يجوز للرئيس او نائبه في حالة غيابه ان يدعو المجلس لعقد جلسة خاصة في اي وقت شاء .

المادة ٤ - التصويت

تقرر كل مسألة تطرح امام المجلس بالتصويت العلني ويجوز القيام بجميع اعمال المجلس وقرارات جميع المسائل التي تطرح للبحث بأكثرية اعضاء المجلس ، على ان لا يقل عدد الحاضرين في الجلسة عن النصاب القانوني الذي نصت عليه الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون واذا تساوت الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح :

وذلك يكون بصورة خاصة او عامة حسبما يرنائي متصرف اللواء بالنسبة لكل مجلس قروي :

المادة ٥ - حضور الجمهور الجلسات

لا يباح لافراد الجمهور حضور الجلسات التي يعقدها المجلس :

ويشترط في ذلك انه يجوز للرئيس بموافقة اغلبية اعضاء المجلس ، ان يدعو اي شخص لحضور اية جلسة خاصة من جلسات المجلس .

المادة ٦ - تبليغ اشعار بعقد الجلسة

يترتب على الرئيس او على نائب الرئيس اذا كان الرئيس غائبا ان يدعو جميع اعضاء المجلس الى كل جلسة يعقدها المجلس اما بأرسال دعوة تحريرية اليهم او بأية صورة اخرى يقررها متصرف اللواء متضمنة تاريخ وزمان ومكان الجلسة وبيان المسائل التي ستطرح للبحث فيها ، وينبغي تبليغ هذه الدعوة قبل موعد الجلسة بثان واربعين ساعة على الاقل ، الا اذا دعت ظروف خاصة بجعل المدة اقل :

المادة ٧ - حق الاعضاء في طرح المسائل للبحث فيها

يقتضي على كل عضو يرغب في طرح اية مسألة للبحث في اية جلسة ان يعلم الرئيس بها بكتاب يرسله اليه او بأية صورة اخرى يقررها متصرف اللواء ، قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل ، وينبغي ان يتضمن الكتاب المسائل التي يراد البحث فيها بصورة موجزة فاذا بلغ الكتاب حسب الاصول يقتضي على الرئيس او نائب الرئيس ، اذا كان الرئيس غائبا ان يطرح تلك المسألة في الجلسة للبحث فيها .

هكذا من المأهول

المادة ٨ - النقص في الاشعار

ان عدم تبليغ اي عضو من الاعضاء دعوة حضور بمقتضى المادة السادسة او وجود اي نقص في الدعوة لا يؤثر في قانونية الجلسة .

المادة ٩ - الاعمال التي تتخذ في الجلسة

لا يجوز القيام بأي عمل في اية جلسة يعقدها المجلس خلافاً لالاعمال المعبية في الدعوة الصادرة بمقتضى احكام المادة السادسة من هذا النظام ، الا اذا حضر الجلسة من لا يقل عن ثلثي مجموع اعضاء المجلس ووافقوا على القيام بذلك العمل .

المادة ١٠ - الاجراءات التي تتبع عند عدم عقد الجلسة

اذا لم يعقد المجلس اية جلسة مدة تتجاوز الشهر فيترتب على الرئيس ان يرسل تقريراً بذلك الى الموظف الاداري مضمناً الاسباب التي حالت دون عقدها .

المادة ١١ - وقائع الجلسة

تدون وقائع كل جلسة يعقدها المجلس والقرارات التي تتخذ فيها بصورة صحيحة في دفتر وقائع يحفظ لهذه الغاية ويوقع على الوقائع الشخص الذي ترأس الجلسة التي دونت وقائعها في الجلسة ذاتها او في الجلسة التالية التي يعقدها المجلس حسب مقتضى الحال وتقبل وقائع اية جلسة يستدل منها على انها موقعة على الوجه المذكور في معرض البيئة بدون حاجة الى اثبات آخر .

المادة ١٢ - كل قرار صدر من اي مجلس قروي بموجب نظام ادارة القرى (الاصول المتبعة في مجالس القرى) الفلسطينية لسنة ١٩٤٦ ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، يعتبر كأنه صدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ١٣ - يلغى اي نظام تعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

صادر بمقتضى المادة ٣٢ (٤) من قانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - اسم النظام

يطلق على هذا النظام اسم (نظام جباية عوائد المجالس القروية لسنة ١٩٥٦) ويسمى به اعتباراً من

١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات

تعني لفظة المكلف كل شخص تحققت عليه عوائد او رسوم او غرامات عملاً بالمواد (١١ و ١٣) من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ بمقتضى اي قرار صادر من المجالس القروية

المادة ٣ - لتصرف اللواص صلاحية تعيين جاني او اكثر لأي مجلس قروي راتب محدد للقيام بتحصيل وجباية العوائد والقرارات القروية والمتعلقة بمقتضى احكام قانون ادارة القرى ، والانظمة الصادرة بموجب او تحويل احد موظفي المجلس القروي للقيام بهلذا العمل .

المادة ٤ - ١ - اذا لم يدفع اي مبلغ من العوائد او الغرامات او الرسوم المفروضة بمقتضى قانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤ بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاقه يوجه اذار خطي للمكلف يدفعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الاذار

ب - اذا لم يهثر على المكلف او عثر عليه ورفض تبليغ الاذار يعتبر ان هذا الاذار قد بلغ اليه حسب الاصول بتمايقه في مكان دلاهر في القرية والمحلة التي يسكنها الشخص او المكان الموجود فيه العقار .

ج - اذا لم تدفع هذه المبالغ المستحقة على المكلف مدة خمسة عشر يوماً فلرئيس المجلس القروي الحق بالطلب من لجنة تحصيل الاموال الاميرية اصدار امر الى جاني عوائد المجلس بتحصيل المبلغ المستحق حالاً بجبر وببيع الاموال المنقولة التي تخص ذلك المكلف .

المادة ٥ - تسري احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المتعلقة بالحجز والحبس وبيع الاملاك المنقولة وغير المنقولة ، على تحصيل العوائد والغرامات والرسوم المفروضة والمتعلقة للمجلس القروي على ان يكون لجاني عوائد القرية صلاحيات جاني الحكومة .

المادة ٦ - وقائع الجلسة

تدون كل وقائع كل جلسة يعقدها المجلس والقرارات التي تتخذ فيها بصورة صحيحة في دفتر وقائع يحفظ لهذه الغاية ويوقع على الوقائع الشخص الذي ترأس الجلسة التي دونت وقائعها في الجلسة ذاتها او في الجلسة التالية التي يعقدها المجلس حسب مقتضى الحال وتقبل وقائع اية جلسة يستدل منها على انها موقعة على الوجه المذكور في معرض البيئة بدون حاجة الى اثبات آخر .

المادة ٧ - كل قرار صدر من اي مجلس قروي بموجب نظام ادارة القرى (الاصول المتبعة في مجالس القرى) الفلسطينية لسنة ١٩٤٦ ، قبل نفاذ احكام هذا النظام ، يعتبر كأنه صدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ٨ - يلغى اي نظام تعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

تصحيح خطأ

نشر في الصحيفة ١٤٨٦ من العدد ١٢٧١ تاريخ ١٩٥٦/٤/١٦ من الجريدة الرسمية تحت الفقرة (ي) لفئات الرسوم القياسية لتكوين الهاتف والخدمات الاخرى ان الرسوم عن فترات الهاتف الاضائية هي ٢٥٠ فلساً خطأ والصواب هو دينار و ٢٥٠ فلساً .

هكذا من المأهول